المستشارون القانونيون يقدمون حزمة من المقترحات للحفاظ على الاستثمارات

استعرضت الجلسة الثالثة من فاعليات مؤتمر مصر بعد الثورة رؤية عدد من المستشارين القانونيين لمستقبل مصر بعد الثورة، حيث ابدوا نظرة إيجابية حول مصر ما بعد الثورة، فضلا عن تقديم عدد من المقترحات الواجب تنفيذها فى الفترة المقبلة، بجانب ربط الاستقرار بالديمقراطية الحقيقية.

وتمركزت مطالبهم حول الشفافية والمصداقية وتطبيق القانون والعدالة الاجتماعية، والتركيز على المؤشرات الجزئية وعدم الاكتفاء بالكلية، وضرورة الحوار بين المسئولين وفئات الشعب المختلفة.

قال محمد عبد الوهاب الشريف بمؤسسة «نو الفقار وشركاه للاستشارات القانونية» أن الثورة المصرية قامت على مبدأ مهم وهو «التغيير» على الرغم من اختلاف اسباب مشاركة الافراد بجميع فئاتهم الامر الذى يبرر تصاعد وتعدد المطالب التى تظهر مع مرور الوقت.

وفيما يخص مدى تأثر مناخ الاستثمار بالثورة، قال عبد الوهاب إن هناك العديد من الاسئلة التى يجب الاجابة عنها قبل تحديد الوقت الزمنى ومدى تأثر الاستثمارات بالثورة، أهمها الفترة التى تشهد تصاعد المطالب الفئوية، والفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى الاستقرار السياسى، والمعايير التشريعية الملائمة للفترة الراهنة، ومدى فعالية القوانين التى قد يتم اصدارها فى احداث التغيير، والاطار القانونى الذى تعمل به الشركات.

ورأى عبدالوهاب أن هناك عددا من المعايير الواجب تحديدها للوقوف على بيئة الاستثمار فى الفترة المقبلة، وفى مقدمتها، الشفافية، والمصداقية، والتنافسية، والموضوعية، بالاضافة إلى ضرورة اطلاق مبادرات حكومية لتشجيع الاستثمارات فى الفترة الراهنة، وتفعيل مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من جانب اخر، عبر رامى البرعى الشريك بمكتب نو الميزان وشركاه للاستشارات القانونية عن تفاؤله حيال وضع مصر فى فترة ما بعد الثورة.

ورأى أن هناك عدداً من العوامل الواجب توافرها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الفترة المقبلة على رأسها رفع مستويات الشفافية والافصاح فى السوق المحلية، وتطبيق القانون بصورة واضحة، مشيرا إلى أن الثورة لم تنجح بعد وهو ما يؤكد الحاجة إلى ضرورة توافر مساهمات اقتصادية وسياسات واضحة من قبل الحكومة، ومكافحة غسل الأموال والفساد لضمان الحصول على المساعدات الدولية وتطبيق معايير حوكمة الشركات، متوقعاً أن تنجح الحكومة فى دعم وتسويق سياستها الاقتصادية فى الفترة المقبلة، علاوة على وضع اطار تشريعى واضح يتم تطبيقه بفعالية لاصلاح البنوك وقطاع الاعمال وسوق الأوراق المالية بما يمكن من محاربة الفساد والمخاطر النظامية فى البنوك.

وعلى صعيد الاستثمارات، طالب البرعى بضرورة تفعيل وزيادة الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى الفترة المقبلة، موضحاً أن هذه الاتفاقيات تعطى مزايا وضمانات ضد المخاطر السياسية المحتملة مثل التحكم فى سعر الصرف المستخدم فى الاتفاقية، كما طالب بمزيد من تفعيل الشراكات بنظام ppp.

من جانبه، قال كريم سرحان الشريك بمؤسسة الشرقاوى وسرحان للاستشارات القانونية إن مصر شهدت ثورة حقيقية تسعى لتحقيق العدالة والحرية الاجتماعية، وهو ما تجلى بمشاركة كل فئات المجتمع فى الثورة رافعين نفس المطالب الواضحة.

واوضح سرحان أن الاهم هو كيفية تحقيق الديمقراطية المنشودة، مشيرا إلى أن هناك سيناريوهين لمسار الديمقراطية فى مصر، الاول والاقرب للحدوث يتلخص فى تحقيق المطالب المشروعة للشعب، فيما يتلخص العامل الثانى ذو الاحتمالية الاضعف فى مقاومة المطالب والالتفاف عليها وتكوين ديموقراطية زائفة.

وحول نتائج الديمقراطية، قال سرحان انه على الرغم من عدم وجود أجابة دقيقة لكن هناك عدداً من المظاهر اللافتة منها أن اعلى نسبة مشاركة فى الانتخابات الرئاسية المصرية بلغت 24% من المواطنين، وهو ما يؤكد أن 76% من الشعب المصرى من «القلة الصامتة»، بالاضافة إلى أن ثورة 25 يناير نبعت من «القلة الصامتة»، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بان القلة الصامتة هى وحدها التى تستطيع تحديد مسار الديمقراطية فى الفترة المقبلة.

وأضاف سرحان أن القوانين المعمول بها فى الفترة الحالية واضحة وصريحة، وهو ما تجلى فى بيان المجلس الاعلى للقوات المسلحة الذى افاد بأن كل القوانين يتم العمل بها عدا تلك التى يتم الاعلان عن تعديلها، وهو ما يشير إلى أن مناخ الاستثمار لم يتغير، بمعنى أن اى اتفاقيات بخصوص الاستثمارات وتبادلها واتفاقات الشركات مع الحكومة سيتم العمل بها بصورة طبيعية.

ونصح سرحان قطاع الاعمال والمستثمرين بشكل عام بالمشاركة فى الحوار المفتوح فى الشارع المصرى والخاص برسم مستقبل مصر فى الفترة المقبلة.

ولخص المشاركون فى الجلسة الثالثة عددا من المقترحات، كان على رأسها اقتراح رامى البرعى بتحويل طريقة عمل السياسة الاقتصادية المصرية من المفهوم «الكلى» إلى «الجزئى»، مشيرا إلى أن السياسة الاقتصادية السابقة ركزت على ارقام ومؤشرات الاقتصاد الكلى مثل معدل النمو، فيما أهملت المؤشرات الجزئية مثل «حصة الفرد من الناتج القومى» والعدالة الاجتماعية

من جانبه، اقترح محمد عبدالوهاب التواصل بين المستثمرين والدولة، من خلال اجتماع رئيس مجلس الوزراء ونائب الرئيس الذى سيتم تعيينه وفقاً للتعديلات الدستورية الجديدة مع ممثلين من كل طوائف وفئات المجتمع المصرى للوقوف على المخاطر التى تجول بأذهانهم والعمل على تمهيد الطريق نحو الديمقراطية الحقيقية.